المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

الإدارة الإستراتيجيّة للقطاع الزّراعيّ
وأثرها في الحد من الأزمة الاقتصاديّة والتّنمية المحلِّيّة
(تطبيق على استراتيجيَّة البقاع الغربي الزِّراعيّة في لبنان)

Strategic management of the agricultural sector and its impact on reducing the economic crisis and local development (Application to the agricultural strategy of the Western Bekaa in Lebanon)

الاطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراة في أدارة الاعمال

إعداد الطّالب: محمود جزّيني

mahmoudjezzini123@gmail.com

00961 70 749 999

إشراف: أ.د. عبد الله رزق

الجامعة اللبنانية- كلية ادارة الاعمال

اقتصاد-متقاعد

الآن في جامعة الجنان

ab-rizk@hotmail.com

00961 3 821 851

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

المستلخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الإدارة الاستراتيجيّة في تطوير القطاع الزراعيّ في لبنان، خاصة في منطقة البقاع الغربي، وأثرها في الحدّ من الأزمة الاقتصاديّة وتعزيز التنمية المحليّة، حيث يُعتبر القطاع الزراعيّ ركيزة أساسيّة لتحقيق الأمن الغذائيّ والاستقرار الاقتصاديّ، لكنه يعاني من تراجع كبير بسبب الإهمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب سياسات الدعم الفعّالة، وتأثيرات التغيّر المناخيّ والمنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث تم جمع البيانات من العاملين في القطاع الزراعيّ عبر أداة الاستبيان والمقابلة الميدانيّة، إضافةً إلى تحليل السياسات الزراعيّة، وقد أظهرت النتائج أن الإدارة الاستراتيجيّة تسهم في تحسين الإنتاجيّة، وتعزيز الاستثمارات الزراعيّة، والحد نسبيًا من تأثير الأزمة الاقتصاديّة. كما بيّنت أن التخطيط الفعّال، وتوظيف التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتحسين سياسات الدعم، يمكن أن يساعد في تحقيق التنمية الريفيّة والاستدامة الزراعيّة.

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بتطوير استراتيجيّة وطنية للنهوض بالقطاع الزراعيّ، تشمل تحسين البنية التحتيّة، وتبني أنظمة ري حديثة، وتعزيز البحث العلميّ والإرشاد الزراعيّ، إضافةً إلى دعم الأسواق المحليّة وتحفيز التصدير. كما تدعو إلى إطلاق برامج تمويل لدعم المزارعين في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة، لضمان استمراريّة الإنتاج الزراعيّ وتحقيق الأمن الغذائيّ.

يوصي البحث بأن تطوير القطاع الزراعيّ ضرورة وطنيّة لمواجهة التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز النمو الاقتصاديّ في المناطق الريفيّة، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصاديّ طويل الأمد للبنان.

الكلمات الدّالة: الإدارةُ الاستراتيجيّةُ، القطاعُ الزّراعيّ، الأزمةُ الاقتصاديّةُ، التّنميةُ المحلّيّةُ، البقاعُ الغربيّ.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

Abstract

This study aims to analyze the role of strategic management in developing the agricultural sector in Lebanon, particularly in the Western Bekaa region, and its impact on mitigating the economic crisis and enhancing local development. The agricultural sector is a key pillar for achieving food security and economic stability, yet it suffers from significant decline due to neglect, high production costs, lack of effective support policies, climate change effects, and unfair competition from imported products.

The study adopts a descriptive analytical methodology, collecting data from agricultural sector workers through surveys and field interviews, in addition to analyzing agricultural policies. The findings indicate that strategic management contributes to improving productivity, attracting agricultural investments, and reducing the impact of the economic crisis. Effective planning, the adoption of modern agricultural technologies, and improved support policies can help achieve rural development and agricultural sustainability.

Based on the results, the study recommends developing a national strategy to revitalize the agricultural sector. This includes improving infrastructure, adopting modern irrigation systems, enhancing agricultural research and extension services, supporting local markets, and promoting exports. Additionally, it calls for launching financial support programs to assist farmers amid the ongoing economic crisis, ensuring the continuity of agricultural production and food security.

The study highlights that developing the agricultural sector is a national necessity to address economic and social challenges, reduce dependence on imports, and foster economic growth in rural areas, ultimately contributing to Lebanon's long-term economic stability.

Keywords: Strategic Management, Agricultural Sector, Economic Crisis, Local Development, Western Beqaa.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

المقدمة

يعدّ تحديث القطاع الزراعيّ أحد التحدّيات التي تواجه التنمية الزراعيّة المستدامة، والتي تعرّف بأنها عمليّة تحويل هذا القطاع من كونه تقليديًا إلى قطاع استثماريّ يهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجيّة والجدوى الاقتصاديّة، مع مراعاة الاستدامة البيئيّة، والتوافق الاجتماعيّ، والملاءمة الثقافيّة. فالزراعة الحديثة تتطلّب تكنولوجيا متقدّمة قادرة على مواءمة المعرفة العلميّة مع احتياجات الزراعة المتغيّرة. ولا يقتصر مفهوم التكنولوجيا الزراعيّة على استخدام الآلات، بل يشمل أيضًا إدخال مدخلات جديدة، مثل الأسمدة، ممّا يجعل التنمية الزراعيّة المستدامة شاملة لقطاعات متعدّدة تمتدّ لتشمل الماء، والطاقة، والصحّة، وغيرها، وليست مقتصرة على القطاع الزراعيّ وحده. وتمثّل المعرفة عنصرًا أساسيًا في النظم الزراعيّة، وتتجسّد أيضًا في خبرات ومواقف المزارعين في لبنان.

تعتمد الإدارة الاستراتيجيّة للقطاع الزراعيّ على المعرفة المكثّفة، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المهامّ الأساسيّة، مثل الإرشاد والتسويق، بما في ذلك البحث والتعليم، متكاملة بشكل وثيق. تظهر فجوة في استخدام المعرفة داخل النظام المعرفيّ الزراعيّ في أي بلد عند دراسة جوانب العرض والطلب، حيث يحتاج القطاع الزراعيّ إلى المعرفة، لكنّه غالبًا لا يعرف كيفيّة طلبها، في حين يمتلك القطاع البحثيّ الزراعيّ هذه المعرفة، لكنّه لا يعرف كيفيّة تقديمها للجهات التي تحتاج إليها. لذا، فإنّ بناء وتفعيل نظام معرفيّ زراعيّ يتطلّب أكثر من مجرّد توافر المعرفة، إذ يستدعي وجود أسس وأدوات فعّالة لإدارة المعرفة.

ومن المبادئ الأساسيّة للتطوير الزراعيّ، الابتكار العلميّ والتكنولوجيّ والتقنيّ، الذي يرتكز على تحسين إدارة الموارد الأرضيّة والمائيّة والهوائيّة، إلى جانب تحسين إدارة الموارد البشريّة، ورفع الإنتاجيّة، وتقليل استهلاك مصادر الطاقة غير المتجدّدة. ويتطلّب التخطيط الحديث لضمان موارد الدولة توفير ابتكارات متعدّدة في مختلف المجالات، خاصّة في إدارة الأصول، مع ضمان استدامة استخدام الموارد. يشمل ذلك المجالات الرئيسيّة للطاقة، وإدارة النفايات، والحفاظ على البيئة، بهدف تحسين جودة الحياة، ممّا ينعكس إيجابيًا على مستوى الرفاهيّة الشخصيّة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

إنّ التحدّيات التي تواجهها بلادنا عديدة ومتنوّعة إلى حدّ يعيق قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات ومؤسّسات فعّالة لتحقيق النهوض في القطاع الزراعيّ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف التحدّيات الجديدة التي تواجه هذه الدول إلى ثلاثة محاور رئيسيّة: التغلّب على التهميش الناتج عن اندماج الأسواق بفعل العولمة وتحرير التجارة، والتكيّف مع التغيّرات التكنولوجيّة، والقدرة على مواكبة البيئة المؤسّسيّة الجديدة.

1. مشكلة البحث وأسئلته

يواجه القطاع الزراعي في لبنان تحديات كبيرة نتيجة للإهمال المزمن منذ تسعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى تراجع مساهمته في الاقتصاد الوطني. ومع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية، أصبح من الضروري إعادة النظر في الإدارة الاستراتيجية لهذا القطاع، لا سيما في منطقة البقاع الغربي التي تعد من أبرز المناطق الزراعية في البلاد. يهدف البحث إلى تحليل دور الإدارة الاستراتيجية في تعزيز التنمية المحلية والتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، من خلال دراسة آليات التخطيط والتطوير الزراعي، ومدى تأثيرها على تحسين الإنتاجية والاستدامة.

الأسئلة البحثية:

1. ما هو واقع القطاع الزراعي في لبنان والتحديات التي يواجهها؟
2. إلى أي مدى تساهم الإدارة الاستراتيجية المطبقة في البقاع الغربي في الحد من الأزمة الاقتصادية في لبنان؟
3. ما مدى فعالية الإدارة الاستراتيجية في تحقيق التنمية المحلية في البقاع الغربي؟
4. هل تعتمد الإدارة الاستراتيجية للقطاع الزراعي في البقاع الغربي على التقنيات الحديثة، مثل الزراعة الرقمية؟
5. كيف تؤثر الهجرة من الأرياف على استدامة القطاع الزراعي؟

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

6. ما هو تأثير المنافسة مع المنتجات الزراعية المستوردة على القطاع الزراعي اللبناني؟

تهدف هذه الأسئلة إلى تقديم فهم أعمق للدور الذي تلعبه الإدارة الاستراتيجية في تطوير القطاع الزراعي، وتعزيز التنمية المحلية، ودعم الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة.

2. أهداف البحث

تهدف هذه الدّراسة إلى تحليل واقع القطاع الزراعيّ في لبنان، وتسليط الضوء على التحدّيات التي تواجهه في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتفاقمة. كما تسعى إلى تقييم دور الإدارة الاستراتيجيّة في تطوير هذا القطاع، مع التركيز على منطقة البقاع الغربيّ، باعتبارها من أهم المناطق الزراعيّة في البلاد. ومن خلال البحث، سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

1. تحليل واقع القطاع الزراعيّ في لبنان، مع تحديد أهم التحدّيات التي تعيق نموّه وتطوّره.
2. دراسة دور الإدارة الاستراتيجيّة المطبّقة في البقاع الغربيّ في الحدّ من الأزمة الاقتصاديّة وتحقيق التنمية المستدامة.
3. تقييم مساهمة الإدارة الاستراتيجيّة في تعزيز التنمية المحليّة من خلال تحسين الإنتاجيّة والاستدامة الزراعيّة.
4. تحليل مدى مواكبة الإدارة الاستراتيجيّة للتطوّرات الحديثة، خاصة فيما يتعلّق بتقنيات الزراعة الرقميّة.
5. دراسة أثر النزوح والهجرة من الأرياف على استدامة القطاع الزراعيّ وتأثيرها على القوى العاملة في المجال الزراعيّ.
6. تحليل تأثير المنافسة الإقليمية مع المنتجات الزراعية المستوردة على استدامة القطاع الزراعيّ اللبنانيّ، ومدى تأثيرها على الإنتاج المحلي.

من خلال هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية من شأنها تعزيز كفاءة الإدارة الاستراتيجية، وتحقيق الاستدامة الزراعية، والمساهمة في تعافي الاقتصاد المحلي في لبنان.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

3. متغيّرات البحث وأنموذجه

متغيرات الدراسة

- المتغيِّر المستقلّ: الإدارة الاستراتيجيّة
- المتغيِّر التَّابع1 : التَّنمية المحلِّيَّة
- المتغيّر التَّابع 2: الحدّ من الأزمة الاقتصاديّة

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

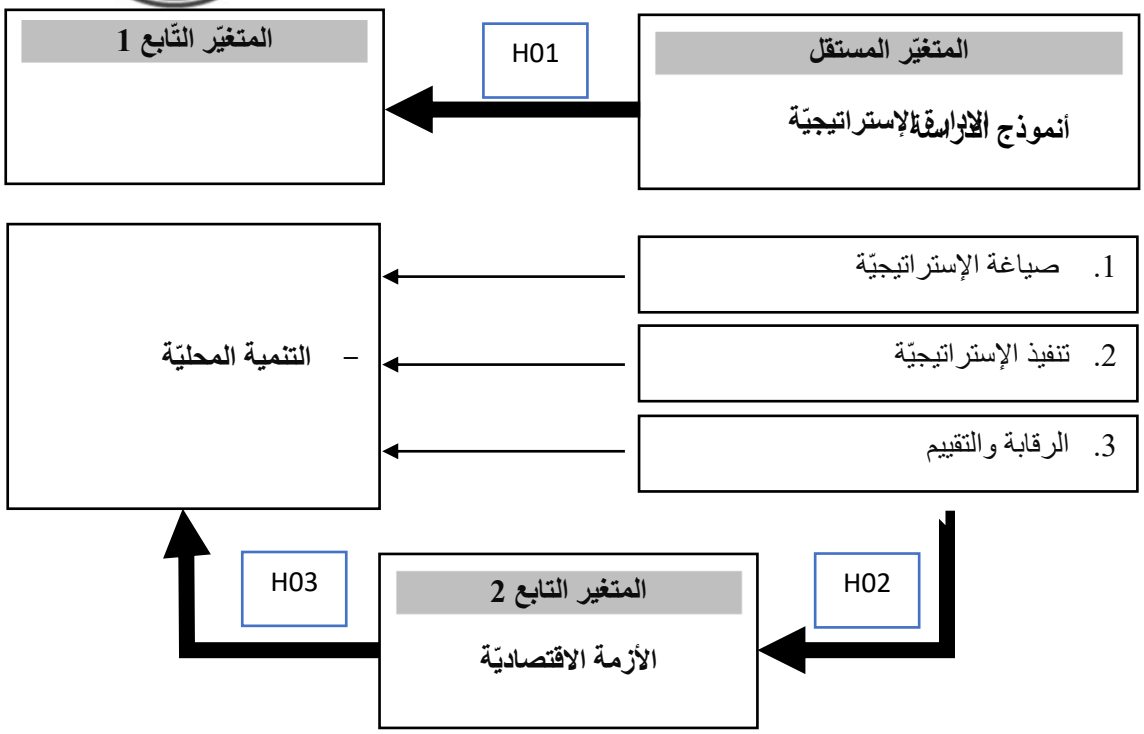

الشكل رقم (1): أنموذج الدّراسة من إعداد الباحث

4. الدراسات السابقة

دراسة محمَّد عبد الباسط حسن سالم ومحمَّد خيري العشري وأحمد أحمد عباس الشّاعر ومحمَّد التَّابعي علي، 2021. بعنوان: "تحليل اقتصاديّ لأثر استخدام التّكنولوجيا الزِّراعيَّة الحديثة على إنتاج محصول الفاصوليا الخضراء في محافظة الإسماعيلية".

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في إنتاجية محصول الفاصوليا الخضراء في محافظة الإسماعيلية. أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم عوامل الإنتاج المؤثرة في إنتاجية الفدان لمحصول الفاصوليا الخضراء في نظم الزراعة المكشوفة، والأنفاق البلاستيكية، والصوب الزراعية هي التقاوي، السماد الآزوتي، والعمل البشري، حيث كان لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيًا عند مستوى معنوية 1%. كما تبين أن السماد العضوي، والكتاكوت، والفوسفاتي، والبوتاسيوم، والعمل الآلي أيضًا لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%. ومن خلال هذه النتائج، يتضح أن أهم المدخلات التي تؤثر في الإنتاج الفيزيائي (متوسط الإنتاج بالطن) هي العمل البشري، السماد البوتاسي، السماد العضوي، التقاوي، والسماد الآزوتي، ويليها السماد العضوي، وسماد الكتكوت والفوسفات. كما بينت الدراسة أن من أبرز الأساليب التكنولوجية المستخدمة التي لها تأثير معنوي إحصائي في إنتاجية محصول الفاصوليا الخضراء في محافظة الإسماعيلية هي استخدام أصناف عالية الإنتاجية، التوزيع الأمثل للأسمدة، الحرث العميق للتربة، وتطهير التربة قبل الزراعة. أما بالنسبة للإنتاج الأمثل، فقد قدرت الدراسة أن إنتاجية محصول الفاصوليا الخضراء بنظام الزراعة المكشوفة تصل إلى حوالي 4.9 طن/فدان، بينما في نظام الأنفاق البلاستيكية تبلغ 8.86 طن/فدان، وفي الصوب الزراعية 3.3 طن لكل صوبة. وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن أربحية الجنيه المستثمر لمحصول الفاصوليا الخضراء في نظم الزراعة المختلفة قدرت بحوالي 0.90، 0.35، و 0.91 على الترتيب.

دراسة صادرة عن دائرة الزّراعة والصّناعات الزّراعيّة، (2022). بعنوان: "غرفة التِّجارة والصِّناعة والزِّراعة في بيروت وجبل لبنان، الأزمة في لبنان وتأثيرها على التَّبادل التِّجاري للمنتجات الزِّراعية".

يعد القطاع الزراعي في لبنان من القطاعات الاستراتيجية، ورغم أنه لا يُعد من أكبر القطاعات المساهمة في الإنتاج الوطني، فإنه يشكل جزءًا صغيرًا من الاقتصاد اللبناني. في العام 2011، قدرت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%، بينما لم يتجاوز الإنفاق الحكومي على

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

الزراعة 1%. كما سجل القطاع الزراعي في العام 2013 تدفقًا للعملة الأجنبية بقيمة 730 مليون دولار أمريكي، وساهمت الصادرات اللبنانية بنسبة 16% من الواردات. يؤدي القطاع الزراعي دورًا بارزًا في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يسهم في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، فإن تطوير هذا القطاع سيكون له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويسهم في الحفاظ على التوازن البيئي. تجدر الإشارة إلى أن 6% من العمالة الوطنية تعمل في القطاع الزراعي (عام 2009)، وفي بعض المناطق الريفية قد تصل هذه النسبة إلى 25%، حيث تساهم الزراعة في 80% من الناتج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تطوير القطاع الزراعي في الحد من التمدد العمراني واستنزاف الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية الراهنة. استنادًا إلى تقييم إنجازات الاستراتيجية السابقة للنهوض بالقطاع الزراعي للأعوام 2010-2014 والدروس المستفادة منها، تم إعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام 2015-2019. وقد تم اعتماد نهج تشاركي في التخطيط، حيث تم تشكيل فرق عمل فنية لهذا الغرض، ضمت موظفين من وزارة الزراعة ذوي الخبرة في مجالات متعددة، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية، والجمعيات غير الحكومية، وغيرهم من المعنيين. وتم اتباع أسلوب تدريجي في إعداد الاستراتيجية، حيث تم ملاءمة النتائج التي تم التوصل إليها من فرق العمل مع الأولويات التي حددتها اللجنة التوجيهية المعنية بالمتابعة والإشراف على إعداد الاستراتيجية والموافقة عليها، والتي ضمت كبار موظفي وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها

دراسة مخول، وغانم (2009). بعنوان: "نظم الإدارة البيئيَّة ودورها في التَّنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى تحديد الالتزامات القانونية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لتعزيز الإدارة البيئية في مواجهة الآثار السلبية للنمو الاقتصادي المتسارع. كما سعت الدراسة إلى تعزيز الالتزام بتحقيق أهداف الاستدامة البيئية من خلال سياسات وتخطيط بيئي فعال. وقد خلصت إلى أن الاستخدام غير المستدام للمياه يعد من أكبر التحديات، كما أن تدهور التربة الزراعية وتناقص المساحات الغابية يؤديان إلى ضغوط اقتصادية متزايدة وتوسع في ظاهرة التصحر.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

دراسة (Andre and Leah 2010) بعنوان: "أهمِيَّة الاستدامة على الزّراعة في جنوب إفريقيا".

تسعى هذه الدراسة إلى فهم التحديات التي تفرضها التغيرات المباشرة وغير المباشرة على القطاع الزراعي، واقتراح استراتيجيات قابلة للتنفيذ للحد من تأثير تغير المناخ على الزراعة. وتوصلت الدراسة إلى أن الزراعة المستدامة تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، حيث إن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ومن أبرز التوصيات إنشاء مشاريع استراتيجية تتناسب مع الظروف البيئية المحلية، وضرورة إدراك جميع الأطراف لأهمية الاستدامة ودمجها في أنشطتهم الحالية والمستقبلية.

دراسة يحي علي زهران ومحمد غانم فهد الفوّاز، (2022): بعنوان: "خصائص الإنتاج البحثيّ العلميّ الزِّراعي في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة".

استهدفت هذه الدراسة تحليل خصائص الإنتاج البحثي العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال استعراض جوانب مختلفة تعكس ممارسات الباحثين في المراكز البحثية. وقد شملت هذه الخصائص توزيع الإنتاج البحثي وفقًا للدرجات العلمية، والمشاركة في البحوث، وأماكن النشر، والدوافع البحثية، ومصادر الأفكار البحثية، والمسار التطبيقي للبحوث. كما تم دراسة خصائص الطاقة البحثية، وتوزيع أنشطة نقل المعرفة ومعدلات تنفيذها، ومستوى الرضا الوظيفي للباحثين بناءً على تقييماتهم وتقديرات رؤساء الأقسام. أظهرت النتائج أن البحوث المنشورة بهدف الحصول على رتبة أستاذ مشارك كانت الأكثر عددًا، حيث بلغ عددها 1408 بحثًا بنسبة 31.3% من إجمالي الإنتاج البحثي للعينة المدروسة. كما تبين أن الباحثين الذين يشاركون في أربعة أبحاث أو أكثر يمثلون النسبة الأعلى في النشر، حيث بلغت نسبتهم 46.9%. بالنسبة لمكان النشر، كان النشر في المجلات الدولية هو الأكثر شيوعًا، بنسبة 73.4%. أما فيما يتعلق بالدوافع البحثية، فقد تصدرت الترقية العلمية كأكثر الدوافع شيوعًا بين الباحثين، بنسبة 47.3%. وفيما يخص مصادر الأفكار البحثية، احتلت الأبحاث المستمدة من بحوث غير محلية المرتبة الأولى بنسبة 26.1%. ضمن المسار التطبيقي للبحوث، كان الاتصال داخل المؤسسة هو الأكثر شيوعًا بنسبة 24.9%. وفيما يخص خصائص الطاقة البحثية، تبين أن انتظام

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

وحضور الباحثين، المظهر الشخصي، والأداء وتحمل المسؤولية كانت من أبرز الخصائص المميزة. في حين جاء العمل الجماعي في آخر القائمة بنسبة 33.3%. وأظهرت النتائج أيضًا أن أنشطة نقل المعرفة التي تصدرت معدلات تنفيذها من وجهة نظر الباحثين كانت تقديم استشارات فنية للمرشدين، وعرض نتائج البحوث ومناقشتها، حيث بلغت نسبة تنفيذها 80%. بينما من وجهة نظر رؤساء الأقسام، كانت الأنشطة الأكثر شيوعًا هي حضور اللجان والاجتماعات بنسبة 24.9%.

5. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تناول الظاهرة المدروسة بوصفها كما هي في الواقع، مع التركيز على تحليلها بدقة من خلال التعبير النوعي والكمّي. فالتعبير النوعي يعمل على وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، بينما يتيح التعبير الكمّي إمكانية تقديم بيانات رقمية تُبرز حجم الظاهرة ومدى ارتباطها بعوامل أخرى (المشوخي، 2002، ص17).

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام أسلوب العينة الصَدَفِيّة (غير الاحتمالية)، حيث تم اختيار فئات محددة من العاملين في القطاع الزراعي في البقاع الغربي، مع توزيع استبيان على العاملين في البلديات (32 بلدة) تابعة للقطاع، ليصل إجمالي الاستمارات المستوفاة إلى 119استمارة. إضافةً إلى ذلك، قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع شخصيات مؤثرة وفاعلة في المجال الزراعي في المنطقة، وذلك لتعزيز دقة التحليل وفهم أعمق للتحديات والفرص التي يواجهها القطاع.

الاطار النظري

1. واقع القطاع الزراعي في لبنان وتأثير النزوح والهجرة من الأرياف على القطاع

يعاني القطاع الزراعي في لبنان من أزمة مزمنة تعود إلى مشكلات هيكلية متجذرة، مما يستدعي إجراء مراجعة شاملة تهدف إلى تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني. ويتطلب هذا التطوير إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يركز على جودة النمو وأبعاده المستدامة، بدلًا من التركيز على معدلات النمو فقط. كما ينبغي أن تشمل الإصلاحات دور الدولة ومكونات القطاع الزراعي، على أن

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

تتم هذه الإصلاحات من خلال نهج تشاركي يشمل مختلف الفعاليات والمؤسسات الرسمية والخاصة، لضمان تحقيق تنمية زراعية مستدامة تسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

لم توفر السياسات الاقتصادية العامة في لبنان مناخًا مناسبًا لدعم القطاع الزراعي، حيث تركزت النفقات العامة على خدمة الدين العام، مع إهمال الاستثمار في الزراعة. ونتيجة لذلك، تقلصت فرص تطوير هذا القطاع وتراجعت قدرته التنافسية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية، وزيادة الهجرة الداخلية نحو المدن، وما تبعها من مشكلات اجتماعية واقتصادية، مثل تفاقم الفقر في أطراف المدن، ونقص الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، وارتفاع نسبة الهجرة إلى الخارج. لذا، فإن أي رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي في لبنان يجب أن تتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة، بحيث تتجاوز الأبعاد الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية، مع ضرورة تنسيق الجهود بين المؤسسات الرسمية والخاصة ضمن إطار استراتيجي موحد.

يشكل الإهمال المستمر للأراضي الزراعية، وتزايد الهجرة الريفية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية تحديات كبرى للقطاع الزراعي، مما يجعله بحاجة إلى إصلاحات عاجلة لإنعاشه وتحقيق استدامته. وتتمثل أبعاد التنمية الزراعية في ثلاثة محاور رئيسية: الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي (استراتيجية النهوض الزراعي، 2020-2025، ص3-4).

1. البعد الاقتصادي: يسهم تحسين الإنتاج الزراعي في خلق فرص عمل وزيادة دخل العاملين في هذا القطاع، مما يعزز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتطلب تحقيق هذا البعد تطوير سياسات إنتاجية وتسويقية تضمن تلبية جزء كبير من الطلب المحلي، مع تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية في الأسواق الداخلية والخارجية (الداهري، 2023).
2. البعد البيئي: يشكل التدهور البيئي في لبنان تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا معقدًا، حيث يترتب عليه مخاطر صحية وبيئية تؤثر على جودة الحياة. ومن الضروري معالجة هذه المشكلات عبر

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

سياسات زراعية مستدامة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل آثار التلوث البيئي، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وحماية البيئة.

3. البعد الاجتماعي: يتمثل هذا البعد في تأثير الزراعة على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، حيث إن 25%من العاملين في القطاع الزراعي يعيشون تحت خط الفقر، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. كما أن تعزيز التنمية الريفية يسهم في تقليل الهجرة من القرى إلى المدن، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي أكثر توازنًا بين مختلف المناطق.

مع ازدياد الاهتمام العالمي بتأثيرات النمو السكاني والتغير المناخي والتلوث البيئي، أصبح تطوير القطاع الزراعي بأساليب حديثة ومستدامة ضرورة ملحة. فالحفاظ على الموارد الطبيعية، واستدامة الإنتاج الزراعي، ومكافحة التلوث، تعد عوامل أساسية في تحقيق نظام زراعي متوازن وصحي. وفي لبنان، أصبح من الضروري مواجهة التحديات البيئية مثل التوسع العمراني العشوائي، وتقلص المساحات الزراعية، وتلوث الغذاء، مما يستدعي اعتماد سياسات بيئية أكثر صرامة.

ورغم التراجع النسبي للقطاع الزراعي في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أنه لا يزال يحتفظ بمكانة مهمة في الاقتصاد اللبناني، حيث يساهم بنسبة 6%من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لنحو 20% إلى 30% من اليد العاملة، كما يمثل حوالي 17%من إجمالي الصادرات اللبنانية. وتغطي الأراضي الزراعية المستغلة أكثر من ربع مساحة لبنان، حيث بلغت مساحتها في عام 2007 نحو 277 ألف هكتار، منها 142ألف هكتار مروية. وعلى الرغم من محدودية المساحة، فإن الزراعة اللبنانية تتميز بتنوع مناخي وبيئي فريد يتيح إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية.

وفي ظل هذه التحديات، لا بد من استعراض أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي، والعمل على وضع استراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية، وضمان استدامة الموارد الزراعية (استراتيجية النهوض الزراعي، 2020-2025، ص7).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

الإدارة الاستراتيجية للزراعة في لبنان

أطلقت وزارة الزراعة اللبنانية الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025، التي تعد الأداة التنفيذية الأساسية لدعم القطاع الزراعي والغذائي، بهدف تعزيز قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، والمساهمة في تعافي الاقتصاد الوطني. في ظل الوضع الاقتصادي غير المستقر، تُعتبر هذه الاستراتيجية وثيقة ديناميكية، قابلة للمراجعة والتحديث المستمر، مما يضمن مواكبتها للتطورات السريعة والتغيرات المستجدة في لبنان.

تهدف الاستراتيجية إلى إرساء سياسة زراعية واضحة ومتناسقة، مع وضع إطار استثماري قوي يسهم في جذب التمويل المحلي والدولي، لدعم الاستثمارات العامة ذات الأولوية في القطاع الزراعي والغذائي. كما تسعى إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة وتحقيق التكامل والتنسيق الفعّال بين مختلف الجهات المعنية.

محاور الاستراتيجية الوطنية للزراعة:

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للزراعة على أربعة محاور رئيسية، تهدف إلى تعزيز الاستدامة الزراعية وتحسين الإنتاجية، وهي:

1. تحسين الإنتاجية والجودة والاستدامة: تعزيز تنافسية المنتجات الزراعية والغذائية وضمان استدامتها.
2. تعزيز القدرة على التكيّف مع الأزمات: تمكين القطاع الزراعي من مواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
3. تطوير وتنويع الأسواق: تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

4. تعزيز الحوكمة والتكامل بين القطاعات: تحسين التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال الزراعة.

تعد الإدارة الاستراتيجية للزراعة عملية مستمرة تتطلب التزامًا فاعلًا من جميع الجهات المعنية، سواء الحكومية أو غير الحكومية، لضمان تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق، تتحمل وزارة الزراعة مسؤولية صياغة الإطار الاستراتيجي لهذا القطاع، من خلال إعداد السياسات والبرامج العلمية التي تعزز من كفاءته، بالإضافة إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لعمله.

كما يقع على عاتق الوزارة توفير البنى التحتية المناسبة، لضمان سهولة الاستثمار والإنتاج والتسويق، إلى جانب العمل على إشراك اللبنانيين في تنمية هذا القطاع وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي.

تتولى الوزارة أيضًا مسؤولية متابعة تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، بالتنسيق مع الوزارات والإدارات العامة الأخرى، إلى جانب التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والجهات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بما يضمن تحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية. كما تحرص الوزارة على حماية مصالح القطاع الزراعي اللبناني في الاتفاقيات الدولية، بما يساهم في تعزيز نموه وتطويره.

تلعب وزارة الزراعة دورًا محوريًا في إدارة الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية، ومياه الري، والغابات، والثروة السمكية، والمراعي، وذلك بما يتناسب مع التحديات الحالية وبرامج التنمية الريفية. كما تساهم الوزارة في تعزيز دور المرأة والشباب في التنمية الزراعية، إضافة إلى تمكين القطاع من الاستفادة من المزايا الجغرافية والمناخية التي تمنح المنتجات الزراعية اللبنانية قيمة مضافة وميزة تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

تمثل الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025 خطوة أساسية في إعادة هيكلة القطاع الزراعي في لبنان، من خلال وضع سياسات زراعية متكاملة، وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين، وتطوير

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

الإنتاج الزراعي وفق أسس علمية حديثة تضمن استدامته. كما تسعى وزارة الزراعة إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية بفعالية، من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية، مما يضع القطاع الزراعي في موقع أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

2. دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

يُعتبر القطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، نظرًا لدوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001). تتجلى أهمية هذا القطاع في عدة محاور رئيسية:

1. **توفير الاحتياجات الغذائية** :يساهم القطاع الزراعي في تأمين الغذاء للمجتمع من خلال تطوير الإنتاج الزراعي، واعتماد أساليب وتقنيات حديثة تزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، 2025).

2. **توفير الموارد المالية** :يسهم تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يحدّ من العجز التجاري ويوفر العملة الصعبة عند تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2022).

3. **دعم الصناعات التحويلية** :يمثل القطاع الزراعي مصدرًا رئيسيًا للمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية مثل العجائن والمعلبات، مما يعزز الترابط بين الزراعة والصناعة (صندوق النقد العربي، 2008).

4. **تنشيط القطاع الصناعي** :يؤدي تحسن الإنتاج الزراعي إلى زيادة دخل المزارعين، ما يرفع الطلب على السلع الصناعية ويحفز نمو القطاع الصناعي، في إطار تكامل اقتصادي شامل (ملتقى أسبار، 2024).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

5. **تحقيق الأمن الغذائي** :يتطلب تحقيق الأمن الغذائي ضمان توافر كميات كافية من المواد الغذائية بجودة عالية، بما يسهم في تحسين صحة المجتمع وتعزيز استقراره الاقتصادي والاجتماعي (حركة تحرير السودان، 2023).

6. **الاعتماد على المنتجات الصناعية** :يعتمد المزارعون على الأسمدة، والمبيدات، والآلات الزراعية، ما يعزز من تطور الصناعات الداعمة للقطاع الزراعي، مما يُسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية (المركز الإحصائي لمنظمة التعاون الإسلامي، 2025).

التنمية الاقتصادية الزراعية

تعتمد استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية على تنفيذ برامج وإجراءات تهدف إلى إحداث نهضة شاملة في القطاع الزراعي، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001). تُركز هذه الاستراتيجية على تحقيق تنمية مستدامة، من خلال الربط بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعزيز الإنتاج الزراعي بطريقة تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، خاصة في الدول النامية حيث يشكل العاملون في الزراعة شريحة كبيرة من السكان (صندوق النقد العربي، 2008).

تهدف الاستراتيجية إلى وضع سياسات وبرامج واضحة تسهم في تحديد القادة في مجال الإصلاح الزراعي، وتحفيز تبادل الخبرات بين الممارسين لمعرفة الحلول الناجحة في تطوير القطاع الزراعي (المركز الإحصائي لمنظمة التعاون الإسلامي، 2025). كما تساعد هذه السياسات في تجنب الازدواجية والصراعات بين المشاريع، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، سواء الحكومية أو الخاصة، لضمان تحقيق تنمية زراعية متكاملة ومستدامة (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، 2025).

البحث والإرشاد الزراعي ودورهما في التنمية

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

يُعد البحث العلمي والإرشاد الزراعي من الأدوات الاستراتيجية الأساسية في تطوير الزراعة المستدامة، إذ أثبتت الدراسات أن تعزيز البحث الزراعي وبرامج الإرشاد يسهم بشكل كبير في تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة دخل المزارعين .(Swanson & Rajalahti, 2010) ومع ذلك، لا تزال هذه المجالات تعاني من الإهمال في العديد من الدول النامية بسبب نقص الكوادر البشرية المتخصصة، وضعف البنية التحتية للإرشاد الزراعي، وانخفاض مستويات التدريب، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين مؤسسات البحث الزراعي وبرامج الإرشاد.(Anderson & Feder, 2004)

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تحسين ممارسات المزارعين وتحديث معارفهم الزراعية من خلال تزويدهم بالمعلومات حول الإنتاج، والتسويق، واستخدام التقنيات الحديثة، إضافةً إلى إرشادات حول الصيانة الزراعية، وتطبيق الدورات الزراعية، والاستخدام السليم للأسمدة والمبيدات (Van den Ban & Hawkins, 1996). كما يسهم الإرشاد الزراعي في تعزيز التعاون بين المزارعين، وتحسين أساليب التغذية، والعناية بالصحة العامة، مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الريفية.(Rivera & Alex, 2004)

ورغم أن البحث الزراعي يمثل استثمارًا طويل الأجل، إلا أن العديد من الدول النامية لم تُولِه الاهتمام الكافي، مما أدى إلى إعاقة نمو القطاع الزراعي. وتؤكد الدراسات أن العوائد الاقتصادية للاستثمار في البحث الزراعي قد تكون مرتفعة للغاية، حيث أظهرت "الثورة الخضراء" أن الاستثمار في البحث الزراعي يمكن أن يُحدث تحولات كبيرة في القطاع، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.(Evenson & Gollin, 2003) .

النتائج والمناقشة

1. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المحلية

جدول رقم (1): اختبار العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المحلية

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

		الإدارة الإستراتيجية	التنمية المحلية
الإدارة الإستراتيجية	قيمة بيرسون	1	0.782
	الدلالة الإحصائية		0.000
	التكرار	119	119
التنمية المحلية	قيمة بيرسون	0.782	1
	الدلالة الإحصائية	0.000	
	التكرار	119	119

بناءً على أختبار بيرسون، فإنّ الدلالة الإحصائية سجلت قيمة أقل من 0.05، ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المحلية، وبالنظر إلى قيمة "بيرسون"، فإنّها تدلّ على أنّ العلاقة طردية قوية. وعليه فإنّ الفرضية الفرعية الأولى صحيحة، وأنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المحلية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والأزمة الاقتصادية

جدول رقم (1): اختبار العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية والأزمة الاقتصادية

		الإدارة الاستراتيجية	الأزمة الاقتصادية
الإدارة الاستراتيجية	قيمة بيرسون	1	-0.478
	الدلالة الإحصائية		0.000
	التكرار	119	119
الأزمة الاقتصادية	قيمة بيرسون	-0.478	1
	الدلالة الإحصائية	0.000	
	التكرار	119	119

بناءً على أختبار بيرسون، فإن الدلالة الإحصائية سّجلت قيمة أقلّ من 0.05، ما يعني أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والأزمة الاقتصادية، وبالنظر إلى قيمة "بيرسون"، فإنّها

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

تدل على أن العلاقة عكسية متوسطّة القوة. وعليه فإنّ الفرضية الفرعية الثانية صحيحة، وأنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والأزمة الاقتصادية

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية والتنمية المحلية

جدول رقم (3): اختبار العلاقة بين التنمية المحلية والأزمة الاقتصادية

		التنمية المحلية	الأزمة الاقتصادية
التنمية المحلية	قيمة بيرسون	1	-0.678
	الدلالة الإحصائية		0.000
	التكرار	119	119
الأزمة الاقتصادية	قيمة بيرسون	-0.678	1
	الدلالة الإحصائية	0.000	
	التكرار	119	119

بناءً على أختبار بيرسون، فإنّ الدلالة الإحصائية سّجلت قيمة أقل من 0.05، ما يعني أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية والتنمية المحلية، وبالنظر إلى قيمة "بيرسون"، فإنّها تدلّ على أنّ العلاقة عكسية قوية.

وعليه فإنّ الفرضية الفرعية الثالثة صحيحة، وأنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية والتنمية المحلية.

بناءً على الدراسة، والميدانية، توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المحلية، والعلاقة طردية قوية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية والأزمة الاقتصادية، والعلاقة عكسية متوسطة القوة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية والتنمية المحلية، والعلاقة عكسية قوية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

2. المقابلات الميدانية

عمد الباحث إلى إجراء عدّة مقابلات مع المعنيين بالشأن الزراعي في منطقة البقاع الغربي من مهندسين زراعيين وتجّار وعاملين في مختلف المجالات الزراعية، أبرزها، يمكن حصره في الآتي:

الأستاذ محمد يونس: مهندس زراعي

عبّر الأستاذ محمد يونس عن قلقه حيال الواقع الزراعي في البقاع الغربي، مشيرًا إلى أن الممارسات الزراعية التقليدية لا تستند إلى أسس علمية سليمة، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية. وأوضح أن اختيار بعض الأصناف الزراعية غير الملائمة للارتفاعات أو نوعية التربة في المنطقة يفاقم هذا التحدي، إلى جانب قلة المشاريع المنظمة، لا سيّما في مشغرة، حيث تعاني المنطقة من شحّ في مصادر المياه وضعف في موارد الطاقة الضرورية لتشغيل المشاريع الزراعية.

وأشار يونس إلى أن معظم الأراضي في مشغرة تُزرع بأصناف تفاح مثل "الغالا" و"الغرانيس"، التي تُعدّ مهمة للتصدير، رغم أن التضاريس الصعبة وسوء تنظيم البساتين يحدّان من الإنتاجية، إذ لا يتجاوز إنتاج الأشجار في البساتين القديمة الطنين للدونم الواحد. كما شدد على أن قلة الاهتمام بجودة الأسمدة والمبيدات يؤثر على المحاصيل ويجعلها أكثر عرضة للإصابة بالحشرات، داعيًا إلى إنهاء الأساليب الزراعية التقليدية واستبدالها بأساليب حديثة تضمن جودة الإنتاج.

وأكد يونس أن هناك غيابًا للإرشاد الزراعي الفعّال في المنطقة، وعدم تقبّل المزارعين للأساليب الحديثة، مثل التقنيات المتطورة في الري. لكنه اقترح تنويع المحاصيل والتركيز على زراعة العنب والدراق والخوخ، نظرًا لما تتمتع به من فرص تصدير واعدة. وأضاف أن المشكلة الأساسية تكمن في عقلية المزارع نفسه، الذي يحتاج إلى تغيير طريقة عمله والاعتماد على ذاته بدلاً من انتظار دعم الدولة، التي يراها غائبة عن تقديم الحلول الجذرية لمشكلات القطاع الزراعي.

وأشار أيضًا إلى أن جيل الشباب في المنطقة لا يميل للعمل في الزراعة بسبب صعوبتها وانخفاض مردودها المادي، ما يزيد من تحديات هذا القطاع. وفي ختام حديثه، شدد يونس على ضرورة تبنّي المزارعين لمشاريع زراعية صغيرة وتطبيق أساليب علمية حديثة في الزراعة، مؤكدًا أن الأرض

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

بحاجة إلى عناية مستمرة، وهو ما يتطلب جهودًا إضافية من المزارعين لضمان إنتاج زراعي مستدام وذي جودة عالية.

مقابلة مع أحد النقابيين الزراعيين: الأستاذ عبد الحليم مجذوب

يبرز القطاع الزراعي في لبنان كأحد المحاور الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تؤثر على إنتاجيته واستدامته. فرغم أن المساحات المزروعة بالقمح لا تتجاوز 140ألف دنم، إلا أن الإنتاج السنوي يبلغ 70 ألف طن فقط، في حين أن الاستهلاك السنوي في لبنان يصل إلى 600 ألف طن، مما يعكس فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والطلب. وعلى الرغم من أهمية الزراعة في الاقتصاد، فقد أدت السياسات الحكومية غير الداعمة لهذا القطاع إلى هجرة المزارعين إلى المدن، بسبب ضعف المردود المالي وغياب الحماية للأسواق الزراعية.

التحديات الأساسية للقطاع الزراعي

1. التكاليف المرتفعة والمضاربات الخارجية :يعاني المزارعون من ارتفاع كلفة الإنتاج، بينما تواجه المنتجات الزراعية اللبنانية منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة، لا سيما من الدول المجاورة.
2. ضعف الإرشاد الزراعي :غياب الإرشاد الزراعي الحديث أدى إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تؤثر سلبًا على الإنتاجية والجودة.
3. الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات :مما أدى إلى تدهور جودة المنتجات الزراعية وارتفاع معدلات التلوث، حيث يتم استخدام مواد مسلطنة محظورة عالميًا.
4. مشكلات الري وتلوث المياه :نهر الليطاني، الذي كان الشريان الحيوي للزراعة في البقاع الغربي، أصبح ملوثًا وغير صالح للري، مما أثر سلبًا على الإنتاج الزراعي.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

5. التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية :ساهم النمو السكاني العشوائي في تقليص الأراضي الزراعية، مما قلل من المساحات القابلة للاستثمار الزراعي.

استراتيجيات مقترحة للنهوض بالقطاع الزراعي

- تنظيف نهر الليطاني وزيادة إنتاج المياه لتغطية المساحات الزراعية.
- إقرار قوانين تنظم عقود الإيجار الزراعي لحماية المزارعين من التقلبات الاقتصادية.
- إنشاء مصرف للتسليف الزراعي لدعم المزارعين وتشجيع الاستثمار في الزراعة.
- تفعيل مراكز الأبحاث الزراعية، مثل مركز تل عمّار، لتطوير إنتاج البذار محليًا، مما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويعزز الأمن الغذائي.
- إيجاد زراعات بديلة ذات عائد اقتصادي مرتفع، مثل القنب الهندي والزعفران، بما يتلاءم مع طبيعة التربة والمناخ في لبنان.

واقع القمح والإنتاج المحلي

يتمتع لبنان بإنتاج قمح صلب عالي الجودة، لكن القمح الطري المستورد هو الأكثر استخدامًا لصناعة الخبز. ورغم المقترحات المقدمة من دول مثل إيطاليا لتبادل 2طن من القمح الطري مقابل 1 طن من القمح القاسي اللبناني، إلا أن غياب التخطيط الاستراتيجي حال دون تنفيذ هذه المبادرات. كما أن عدم إدراج القمح ضمن موازنات الدولة، وارتفاع كلفة الاستيراد، جعلا هذا القطاع عرضة للأزمات الاقتصادية.

أثر العمالة السورية على الزراعة في لبنان

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

ساهمت العمالة السورية في استمرار الإنتاج الزراعي بمستويات معينة، لكنها حرمت العديد من العمال اللبنانيين من فرص العمل، مما زاد نسبة البطالة، وخلق نوعًا من التنافس غير المتكافئ في سوق العمل الزراعي.

أهمية التنويع الزراعي والتحديث التقني

- الاعتماد على تقنيات الري الحديثة للحفاظ على الموارد المائية.
- تشجيع الزراعة العضوية والابتعاد عن الأسمدة الكيميائية الضارة.
- تنويع المحاصيل الزراعية، مثل زراعة العنب والدراق والخوخ، التي تمتلك فرصًا تصديرية جيدة.
- الاستثمار في تربية النحل والأسماك لتعزيز الاقتصاد الزراعي المحلي.
- مراقبة الإنتاج من المزرعة إلى الأسواق لضمان الجودة وحماية المنتجات اللبنانية من الغش التجاري.

الزراعة بين التقليدية والحديثة

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المزارعين في البقاع الغربي:

1. المزارع التقليدي الذي يعتمد على الأساليب القديمة.
2. المزارع المكتسب للخبرة من العمل المستمر في الأرض.
3. المزارع الأكاديمي الذي يمتلك أسسًا علمية حديثة في المجال الزراعي.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

إن تراجع مساحات الأشجار المثمرة مثل التفاح والكرز في البقاع الغربي، وتحولها إلى محاصيل موسمية كالقمح والبطاطا، يعكس ضرورة إعادة النظر في الخطة الزراعية الوطنية، والتركيز على زراعات تحقق مردودًا اقتصاديًا مستدامًا.

يحتاج القطاع الزراعي في لبنان إلى إصلاحات جذرية تشمل تحديث طرق الزراعة، وضبط استخدام الموارد، وتنظيم سوق العمل الزراعي، بالإضافة إلى تقديم الدعم الحكومي الفعّال للمزارعين. إن اعتماد سياسات زراعية قائمة على الاستدامة والابتكار يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ويحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن، مما يعزز الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

الاستنتاجات

يمثل القطاع الزراعي في لبنان أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، إلا أن الواقع الحالي يكشف عن تحديات هيكلية ومعوقات إدارية وتنظيمية تعرقل تقدمه. وقد تفاقمت هذه المشكلات نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، مما جعل الحاجة إلى إدارة استراتيجية فعالة أمرًا بالغ الأهمية لضمان استدامة القطاع الزراعي ورفع قدرته الإنتاجية.

تعتمد استدامة القطاع الزراعي على رؤية مستقبلية متكاملة تأخذ في الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الاستدامة البيئية. إن غياب استراتيجيات زراعية واضحة، خاصة فيما يتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والتصحر والتوسع العمراني العشوائي، أدى إلى تراجع مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني. ومن هنا، يجب أن تركز أي إدارة استراتيجية زراعية على ما يلي:

- تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير آليات حديثة للزراعة لمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة.
- توظيف الابتكار والتكنولوجيا الرقمية في تحسين الإنتاج الزراعي.
- تفعيل دور البحث العلمي والإرشاد الزراعي في تقديم حلول مستدامة لمشكلات الزراعة في لبنان.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

- إعادة هيكلة سياسات الدعم الزراعي بحيث تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا وتساهم في تحفيز الإنتاج المحلي.

تتطلب معالجة أزمة القطاع الزراعي تبني الإدارة الاستراتيجية كأداة فعالة في اتخاذ القرارات المستدامة، حيث توفر هذه الإدارة:

- رؤية مستقبلية واضحة تساعد في تحديد التحديات المحتملة ووضع الحلول الاستباقية لها.
- إطارًا شاملًا للتخطيط الزراعي يوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني.
- تكاملًا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة والتجارة، لضمان نجاح وتطوير القطاع الزراعي.
- مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية.

من الضروري أن تتبنى وزارة الزراعة نهجًا استراتيجيًا متكاملًا يستند إلى:

- تحليل المشكلات الزراعية بطرق علمية، بدلًا من التعامل مع الأزمات بشكل مؤقت.
- اعتماد سياسات زراعية مرنة قادرة على الاستجابة لمتغيرات السوق المحلي والعالمي.
- إدارة الموارد الزراعية بفعالية، سواء من حيث المياه أو التربة أو اليد العاملة.
- تعزيز قدرات المزارعين وتأهيلهم علميًا وتقنيًا ليتمكنوا من استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

تسهم الإدارة الاستراتيجية في توفير رؤية متكاملة لمستقبل القطاع الزراعي، حيث تعمل على:

- ضمان الاستدامة الزراعية من خلال سياسات طويلة الأمد تراعي العوامل البيئية والاقتصادية.
- تحسين الأداء الإداري للقطاع الزراعي عبر توظيف أفضل الممارسات الإدارية الحديثة.
- تعزيز قدرة المؤسسات الزراعية على التكيف مع الأزمات، مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.
- رفع مستوى الإنتاجية الزراعية عبر دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة والممارسات الزراعية الذكية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

التوصيات

تتطلب مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في لبنان إعداد استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، وتحسين الإنتاجية، وضمان الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، يجب أن تركز الاستراتيجية على المحاور التالية:

1. توجيه الاستراتيجيات القطاعية نحو مواجهة الأزمات الاقتصادية والتغير المناخي

- دمج مسألة الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية ضمن التخطيط القطاعي لضمان استدامة الإنتاج الزراعي.
- تعزيز منهج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لتحسين كفاءة استخدامها.
- اعتماد خطوات عملية لوضع الاستراتيجية، تتضمن:
  - تعيين هيئة مسؤولة، قد تكون لجنة وزارية متخصصة أو وحدة تنسيق مستقلة.
  - تطوير أنظمة الري الحديثة بهدف تحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل الهدر.
  - زيادة إنتاج المياه لمواجهة ندرة الموارد وتأمين الاحتياجات الزراعية.
  - إيجاد زراعات بديلة تعزز من القدرة التنافسية، مع التخلي عن الزراعات التقليدية غير المجدية.

2. إعادة النظر في استراتيجية وزارة الزراعة

- وضع أهداف واضحة وخطط تفصيلية تضمن تحقيق الأمن الغذائي، محاربة الفقر، تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق، تخفيض أسعار المواد الغذائية، وتحسين الإنتاج بما يلبي الطلب المحلي.
- مراعاة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة على القطاع الزراعي، مع الاستناد إلى الدراسات العلمية والتوقعات المستقبلية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

- إعادة تصميم الاستراتيجية وفق خصائص كل منطقة جغرافية، مع تحديد الأهداف والتدابير المقترحة لضمان تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة، وتوفير الدعم المناسب للمزارعين في كل منطقة.
- تعزيز التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة لضمان التوافق بين السياسات الزراعية والتجارية، بما يحقق الأمن الغذائي، ويحد من التأثيرات الاقتصادية السلبية، ويواجه تحديات ندرة الموارد والمنافسة الإقليمية.

3. تعزيز البحث العلمي والاستعداد للمستقبل

- ضرورة إجراء دراسات مستقبلية لتحديث الاستراتيجيات الزراعية، حيث لم يعد من الممكن الاعتماد على البيانات التاريخية وحدها لوضع الخطط طويلة المدى.
- التركيز على تطورات التقنيات الزراعية الحديثة، ومنها:
  - الزراعة المائية (الهيدروبونيك)، التي تعتمد على تغذية النباتات بالمعادن والعناصر الغذائية المضافة إلى الماء، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد المائية دون الحاجة إلى التربة.
  - الزراعة الرقمية، التي توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جنبًا إلى جنب مع بيانات الأنظمة البيئية، لدعم توفير المعلومات والخدمات للمزارعين في الوقت المناسب، وتحسين الإنتاجية من خلال الممارسات الذكية.

الخاتمة

شكّل القطاع الزراعي في لبنان ركيزةً أساسيّة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إلا أنه يعاني من أزمات هيكلية مزمنة تفاقمت بفعل الإهمال الحكومي، وغياب التخطيط الاستراتيجي، والتحديات الاقتصادية والبيئية. حيث أظهرت الدراسة أن ضعف السياسات الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم توفر الموارد الكافية، إلى جانب غياب الدعم الفني والمالي للمزارعين، قد أدى إلى تراجع مساهمة هذا

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

القطاع في الاقتصاد الوطني، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، ما جعل الأمن الغذائي اللبناني في حالة من الهشاشة أمام الأزمات والتغيّرات العالمية.

كما بيّنت الدراسة أن غياب الإدارة الاستراتيجية الفعالة أدى إلى عدم استغلال الموارد الزراعية بالشكل الأمثل، وعدم تبني أساليب زراعية حديثة تعزز الإنتاجية والاستدامة. وقد تفاقمت هذه التحديات بفعل العوامل المناخية والتغيرات الديموغرافية، مثل النزوح والهجرة من الأرياف إلى المدن، مما زاد من تراجع المساحات المزروعة وأضعف دور الزراعة كقطاع حيوي في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق اللبنانية.

وعليه، فإن النهوض بالقطاع الزراعي يتطلب اعتماد استراتيجية وطنية شاملة، تركز على تحسين الإنتاجية من خلال تبني أساليب زراعة حديثة، وتوفير دعم حقيقي للمزارعين عبر قروض ميسّرة، وتسهيلات تسويقية، وبنية تحتية متطورة. كما يتطلب تعزيز الاستثمارات في البحث العلمي الزراعي، والتوسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكية في الزراعة، فضلاً عن تحسين سياسات إدارة الموارد المائية لضمان استدامتها.

ولا يمكن تحقيق تنمية زراعية حقيقية دون تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص، ومشاركة المجتمع المدني في دعم المبادرات الزراعية المستدامة. ومن الضروري أيضًا وضع سياسات تحمي الإنتاج المحلي من الإغراق بالمنتجات المستوردة، وتشجع على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يعزز الاستقلال الاقتصادي للبنان.

في الختام، تؤكد الدراسة أن تطوير القطاع الزراعي في لبنان ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحّة لضمان الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والحد من الفقر والبطالة، وتحسين مستويات العيش في المناطق الريفية. إن العمل على تنفيذ سياسات زراعية متكاملة ومستدامة سيكون المفتاح لإعادة إحياء هذا القطاع وتحقيق استقراره على المدى الطويل، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر عدالة وشمولية لجميع فئات المجتمع.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والثمانين شهر (ابريل) 2025

ISSN: 2617-9563

المصادر والمراجع

الداهري، عبد الوهاب مطر(2023). أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي. العراق: مطبعة العاني.

سالم، محمد عبد الباسط حسن سالم والعشري، محمد خيري والشّاعر، أحمد أحمد عباس وعلي، محمد التابعي (2021). تحليل اقتصادي لأثر استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة على إنتاج محصول الفاصوليا الخضراء في محافظة الإسماعيلية، قسم الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي - كلية الزراعة - جامعة قناة السويس، مصر.

المشوخي، حمد سليمان (2002). تقنيات ومناهج البحث العلميّ (ط1). الإسكندريَّة: دار الفكر العربيّ.

مخول وغانم (2009). "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (25) (2).

دائرة الزراعة والصناعات الزراعية (2022). الأزمة في لبنان وتأثيرها على التبادل التجاري للمنتجات الزراعية. غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان،..

وزارة الزراعة (2020)، استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي، وزارعة الزراعة، الجمهورية اللبنانية، برنامج عمل 2020 - 2025.

زهران، يحي علي والفواز، محمد غانم فهد (2022). خصائص الإنتاج البحثي العلمي الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 13 (12): 473-479.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. (2025). الزراعة والتنمية الريفية. تم الاسترجاع من comcec.org

الهيئة الوطنية للاستثمار - العراق. (2022). أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي وإسهامه في زيادة الإنتاج. تم الاسترجاع من investdiw.gov.iq

حركة تحرير السودان. (2023). أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية. تم الاسترجاع من slma.net

صندوق النقد العربي. (2008). الفصل الثالث: القطاع الزراعي. تم الاسترجاع من amf.org.ae

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2001). مقدمة - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً. تم الاسترجاع من fao.org

المركز الإحصائي لمنظمة التعاون الإسلامي (سيسريك). (2025). دراسات التنمية الاقتصادية: الزراعة والتنمية الريفية. تم الاسترجاع من sesric.org

ملتقى أسبار. (2024). القطاع الزراعي ودوره في تنمية الاقتصاد السعودي. تم الاسترجاع من multaqaasbar.com.

ISSN: 2617-9563

Anderson, J. R., & Feder, G. (2004). Agricultural extension: Good intentions and hard realities. The World Bank Research Observer, 19(1), 41-60.

Evenson, R. E., & Gollin, D. (2003). Assessing the impact of the Green Revolution, 1960 to 2000. Science, 300(5620), 758-762.

Rivera, W. M., & Alex, G. (2004). Extension system reform and the challenges ahead. The Journal of Agricultural Education and Extension, 10(1), 23-36.

Swanson, B. E., & Rajalahti, R. (2010). Strengthening agricultural extension and advisory systems: Procedures for assessing, transforming, and evaluating extension systems. The World Bank.

Van den Ban, A. W., & Hawkins, H. S. (1996). Agricultural extension. Wiley-Blackwell.